

مراجعات كتب

أليساندرو بيتي [وآخرون]

حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠). ٣١٢ ص.

(*)
حميد الهاشمي

باحث في علم الاجتماع، جامعة إيست لندن،
والمركز الوطني للبحوث الاجتماعية.

- ١ -

يهدف الكتاب كما يذكر د. ساري حنفي محرّره، وأحد الفاعلين فيه، في مقدمته، إلى: «التأسيس على الأطروحة التي طوّرتها حتى الآن للإضافة إليها، ليس فقط بوضع المزيد من النظريات بشأنها، بل بربطها أيضاً بدراسات حالات خاصة من أقطار عربية مختلفة. في الحقيقة، لقد ندرت الدراسات العربية التي تناولت أشكال الحاكمية، وخاصة في ما يتعلق بكيف حُكم المواطن العربي، ليس بالقانون، ولكن بحالة الاستثناء، وكيف يتعامل هذا المواطن في ظلّ أوضاع يبدو فيها القانون الرسمي امتداداً لشرط الاستثناء الواقعي فيه. إذاً، هذا الكتاب لن يقدم جرداً لجميع أشكال الحكم، بل يعالج بعض المواقع المهمة على نحو خاص».

- ٢ -

تضمن الكتاب قسمين موزعين على تسعة فصول: **القسم الأول** اختص بدراسة بعض أشكال الحاكمية وحالة

تعدّ موضوع «الاستثناء» من المواضيع التي ندر البحث فيها في الأدبيات العربية في مختلف التخصصات، رغم أهميتها لصنّاع القرار والباحثين في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمجتمع عامة. إنها تطرق مناطق مغيبة أو شبه مغيبة كونها «استثناء». ولكون المقاومة أيضاً أصبحت استثناء في الوطن العربي، جاءت هذه الثنائية متوافقة في بحث هذا الكتاب الذي تضافر على إنجازة نخبة من الباحثين العاملين في ميادين علمية مهمة ولديهم خبرة في الموضوع.

إن الدليل على انعدام المصادر في هذا الموضوع هو لجوء أغلب الباحثين في هذا الكتاب إلى الاستشهاد بمراجع أجنبي رئيسي للباحث الإيطالي جورجيو أغامبن (Gorgio Agamben) وهو «حالة الاستثناء» (The State of Exception) القاسم المشترك للنخبة المشتركة في الكتاب.

وفي السياق نفسه لا نتفق مع ما ذهب إليه حنفي من أن «الجماعات الإثنية في كل أنحاء العالم تقوم بتقويض أسس سيادة الدولة»، وبدون الحاجة إلى الأمثلة التي ذكرها في بعض دول المنطقة. إن تلك الجماعات قد انتهكت حقوقها في الغالب، فهي ضحية. ما يعني أن الأمر هنا نتيجة وليس سبباً. فبمقارنة الجماعات الإثنية في الدول الديمقراطية مثلاً، لا تكاد تتمايز على الصعيد السياسي أو الأمني، فهي مندمجة في الدولة طالما أنها تتمتع بالحقوق والحريات مثل غيرها على السواء. وعلى نفس المنوال، فإن دولاً في المنطقة لا توجد فيها جماعات إثنية أو دينية أو مذهبية، لكنها نتيجة ممارسة السلطات القمعية باتت مهددة بالتفكك وانتهاك السيادة.

يتتبع حنفي أشكال تحول المواطنة في الوطن العربي، بما فيها «المواطنة المرنة واللامرنة» (ص ١٦) حسب وصفه. فتتمثل في أشكال جديدة من السيادة والمواطنة، مستعرضاً أشكال العلاقة بين السلطة والمواطن وأشكال هيمنة السلطة، وظروف تجسيمها في بعض الدول العربية، لتصل إلى أشكال ممّا وصفه بالمواطنة المرنة. ويرى حنفي أن المعايير الصارمة للاستعمار والرأسمالية والثقافة، استراتيجيات تكبح الهوية وتصورها وتصنع الذات المرنة.

يحدّد حنفي أربعة أشكال من حالات الاستثناء المنتشرة كآليات سلطة في المنطقة العربية:

الأول: حالة الطوارئ؛ **والثاني:** إسقاط الحكومات بعض الحقوق عن

الاستثناء. أما **القسم الثاني**، فقد عنوان تحت «المجتمع المدني وحركات الاحتجاج اللامؤسسية».

يتولى د. ساري حنفي الأستاذ بالجامعة الأميركية في بيروت، تقديم الكتاب بعنوان تنظيري هو «تأطير الفضاء السياسي – الاجتماعي العربي: حاكمية الدولة والحكم وحركات الاحتجاج اللامؤسسية». يحاول حنفي هنا الوصول إلى خلاصة إجمالية للجهد الجماعي لفريق الباحثين فيه، بما من شأنه أن يشكل براداييم (Paradigm)، لفهم إعادة تشكيل الفضاء السياسي – الاجتماعي في الوطن العربي خلال المرحلة الماضية.

في معرض إجابته عن تساؤله حول مدى تآكل سيادة الدولة القومية، يرى د. حنفي أن هناك عاملين يؤثران في سيادة الدولة، الأول من داخل الدولة القومية، والثاني من خارجها، وأن العولمة ونظام حقوق الإنسان الدولي والقوانين الدولية قد أدّت إلى تقويض أسس سيادة الدولة.

وبقدر اتفاقنا مع هذا الطرح، نتساءل هنا: ألا يمكن قيام دولة قومية تحفظ حقوق الإنسان؟ أم أن الدولة القومية منتهكة دائماً لتلك الحقوق؟ إننا نعتقد أولاً أن القمع مرتبط فقط بالدولة القومية، وثانياً ليس كل أشكال السلطة أو أنظمة الحكم العربية قائمة على أسس الدولة القومية، رغم تشابهها بصفة انتهاك حقوق الإنسان. ولهذا فتفكك الدولة وانتهاك «سيادتها»، ليس مقتصرًا على الدولة القومية فحسب، بل بدرجة القمع الذي تمارسه على شعوبها.

في الفصل الثاني تحاول مي الجيوسي تحليل دور الجسد في تشكل الذات وحالة الاستثناء، باحثاً في العمليات الاستشهادية الفلسطينية ومفعلاتها من الفكرة إلى التنفيذ بدون التطرق أكثر إلى التداعيات، للأسف. فبسبب العمليات الفلسطينية كان الحاجة إلى توازن رعب. ترى مي الجيوسي أن المضمون الأساسي لاتفاق أوسلو يُشطر إلى قسمين: عنصري السكان والمناطقية (المجال الإقليمي)، اللذين يعتبران المتطلبين الأساسيين للسيادة. معتبرة أن الاتفاق قد جلب معه منظومة حواجز التفتيش والطرق الالتفافية التي فصلت الجماعة السياسية الإسرائيلية عن الشعب الفلسطيني، وعند اختراع (خرافة) جماعة سياسية فلسطينية جديدة تحديداً، أصبح الفلسطينيون أكثر خضوعاً لخطوط الإقصاء الجديدة التي كانت تتجاز جسم الضفة الغربية وفضاءها.

في الفصل الثالث، الذي تضمّن بحث كل من ساري حنفي وتايلر لونغ المعنون «الحكم والحاكمية وحالة الاستثناء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان»، حاول الباحثان نقل أصوات أربع مجموعات تركيزية من أهالي المخيمات الفلسطينية، من خلال لقاءات، دام الواحد منها أربع ساعات، عقدت للفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٩، مركزين النقاش والتحليل على الجدالات المتعلقة بالإدارة داخلها؛ الإدارة التي شهدت تحولات وتقلبات من السيطرة التقليدية للفصائل العلمانية متمثلة بمنظمة فتح بشكل خاص، وصولاً إلى سطوة التنظيمات الدينية في المرحلة

الفئات غير المرغوب فيها من مواطنيها؛ والثالث: يتمثل في صدور قانون مثلاً ينطوي على قاعدة لتعليقه من دون تحديد السياق، وتعليق القاعدة هنا لا يلغيها؛ أما رابع أشكال الاستثناء فهو عندما يُحكم المجتمع بواسطة الإدارة أكثر ممّا يُحكم بواسطة اللوائح والقوانين (٢٤ - ٢٥).

يأمل حنفي من خلال الإطارين المقترحين للدراسة أن يشجعا على تجاوز مفهومي أزمة النظام والتحول الديمقراطي والاتجاه نحو القيام بدراسات معمقة للفاعلين في الصراع ضمن إطار زمني - مكاني محدّد.

- ٣ -

بدا أليساندرو بيتي في مساهمته في هذا الكتاب (الفصل الأول) ككاتب قصّة أو رحالة يعرض بأسلوب سردي شيق رحلته، رغم الصور المؤلمة التي ينقلها عن معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية. هكذا كان مستهلها، لكنه ما لبث أن غاص بأدواته العلمية مفككاً شفرة اللاتماثلات بواقع شبكة الطرق في الفضاء الفلسطيني الاسرائيلي. يصف الواقع الفلسطيني كأرخبيل جزر منعزل، ذلك نتيجة التشطير في الطرق وما أفضى اليه من سيطرة على حقوق الحركة والإقامة. أمّا المستوطنات الإسرائيلية فهي نقاط استراتيجية للسيطرة على المنطقة. وبالنسبة فإن إحكام السيطرة على طرق المواصلات والحدود والتحكم بحركة المرور فيها وكثرة نقاط التفتيش، بالإضافة إلى وجود المستوطنات قد أدّت إلى وضع مدن وقرى الضفة الغربية بما يشبه الزنازين.

والمتاح، حيث لم تعد مفاهيم الحق الشخصي والحماية القانونية ذاتها تحمل أي معنى. وتشير خاتمة الدراسة إلى أن الفلسطينيين في لبنان، ورغم كل ذلك سوف يستمرون بالتكيف بأساليب استثنائية.

حالة الاستثناء تعدّت الشأن الفلسطيني في هذا الكتاب لتصل في **الفصل الرابع** إلى سورية، حيث يكتب الباحث الأكاديمي السوري عبد الحي سيّد «حالة الاستثناء ومقاومتها: مقاربات قانونية - اجتماعية للمجتمع السوري»، محاولاً سبر بعض أشكال حالة الاستثناء في سورية، وتلمّس بعض الأمثلة من واقع التجربة المعيشة في المجتمع السوري، عن ممارسات يمكن أن يُنظر إليها على أنها أشكال مقاومة لشرط الاستثناء.

يبيّن الباحث حالةً من التعايش بين الدستور وما يعرف بـ «حالة الطوارئ». وقد تبدو حالة التعايش هذه بأنها تمثل تعارضاً من شأنه أن يعيق أو يعرقل عمل المؤسسات الدستورية، ومع ذلك فما قد يبدو لظاهر العيان بأنه تعارض، وقد ينمّ عن علاقة أكثر التباساً، قد يحمل في السياق السوري تناغماً بين الدستور ونظام الطوارئ. يحدد الباحث سيّد، أشكال الاستثناء بالتالي: لامبالاة بالسياسة كفعل مقاوم؛ انتهاك القانون الرسمي كفعل مقاوم؛ استخدام المؤسسات الرسمية كفعل مقاوم؛ الفضاءات الاجتماعية البديلة. لقد حاول الباحث كما يقول في خاتمة بحثه تلمّس كيف يختبر المجتمع السوري العيش في حالة الاستثناء، وكيف يتعامل أفراد المجتمع في ظلّ أوضاع يبدو فيها

المتأخرة، مروراً بتدخّل الدولة اللبنانية وأجهزتها الأمنية في مراحل زمنية وأشكال مختلفة. لقد طرح الباحثان فرضيتين عامتين: الأولى وجود أزمة مزمنة حالياً تتعلّق بشكل الإدارة. والثانية، أنه في ظلّ الغياب شبه الكامل للإدارة التقليدية، ظهرت في أوساط سكان المخيمات ذهنيّات بديلة من الحاكميات. وقد تركّز مواضيع النقاش على كلّ من: إدارة المخيمات، والأزمة الحالية لشكل الحكم، والأزمة الحالية للشرعية، وحالة الاستثناء، وحالة الأمن، والحاكمة الإسلامية. يخلص الباحثان إلى أن فراغ القوّة الناجم عن تضالّ تأثير منظّمة التحرير أدّى في النهاية إلى تمهيد الطريق أمام تأسيس بعض المجموعات الإسلامية المتطرّفة.

يصفُ الباحثان الأزمة الحالية (وقت البحث) لشكل الإدارة في مخيمات اللاجئين بأنها ناجمة عن الشقاكات الحزبية العنيفة. ومن بين ما أفضت إليه الدراسة هو شكوى أفراد من العيّنة من عدم إجماع اللّجان التي تحكم وتمثل سكان المخيمات بشأن قضاياهم المهمّة، والتصدع والصراع بين الكتلتين العلمانية والإسلامية في المعسكرات، ووجود نوعين من الإدارات والفاعلين وهما التنظيمات واللجان الشعبية. ويستعين الباحثان بطرح ماكس فيبر حول الأشكال الشرعية للسلطة لمقايسة مدى شرعية الحكم في المخيمات، ليخلصا إلى أنها غير شرعية. في جانب الاستثناء، فإن المخيمات أصبحت فضاءات استثناء، فالسكان هناك يعيشون في منطقة اللاتمييز بين الداخل والخارج، بين الاستثناء والقاعدة، بين المحظور

الجيرة، وهكذا، ورغم السلبيات التي شخّصها الكاتب حول المجتمع المدني في الوطن العربي، إلا أنه مع ذلك يعول عليه في مقاومة الدكتاتورية بكل تجلياتها، شرط أن يتخلص (المجتمع المدني) من كل عيوبه الذاتية.

ولكن مع النظر إلى ما أحدثته الثورات العربية الحالية من تغيير بعض أنظمة الحكم وإجبارها على تعديل الدساتير والقوانين في الفترة الحالية، فإن السؤال يطرح نفسه حول مدى دور وفاعلية منظمات المجتمع المدني؟

«حركات احتجاج غير مسيّسة: انعطاف جديد في الثقافة العامة في مصر»، هذا هو عنوان الفصل السادس الذي كتبه الباحثة منى أباطة، وكأنها تكتب عن ثورة مصر الحالية التي أطاحت بالنظام السابق. حاولت في بحثها طرح إطار نظري تمهيدي لثقافة الاحتجاج التي نشأت في مصر في السنوات القليلة الماضية، حيث ترى أنها اكتسبت زخماً ملحوظاً في أشكال التعبير عن الاحتجاج المتمثلة في الاعتصامات والاضرابات والتظاهرات الطلابية والعمالية. تشخص الباحثة أهمية تلك الحركات في أنها تستهدف مطالب اقتصادية مادية محسوسة أكثر ممّا تستهدف افكاراً سياسية مثالية. وتستدرك بالقول إن السياسة ليست غائبة عن خطاب الحركات المذكورة. وتتساءل فيما إذا كان بالإمكان تصنيف حركات الاحتجاج تلك على أنها حركات اجتماعية؟

ترصد الباحثة الشكل الجديد للنشاطية الذي بدا لها أنه في طور

القانون الرسمي امتداداً لشرط الاستثناء الواقعين فيه؟

في الفصل الخامس، يتساءل الباحث السوداني حيدر إبراهيم علي حول «المجتمع المدني العربي: هل هو قادر على المقاومة؟». فيبدأ بمقدمة تمهيدية للموضوع تستعرض مفهوم المجتمع المدني وتاريخه بصورة عامة. وفي الوطن العربي بصورة خاصة، ويخلص في هذا السياق إلى عدم أصالة «فكرة المجتمع المدني» في الحياة العربية، وأن الدعوة إلى المجتمع المدني قد صارت جزءاً من الصراع السياسي والأيديولوجي في الوطن العربي. ومما أساء إلى صورة المجتمع المدني، حسب رأيه، أن النظم العربية ضمن ممارستها الشمولية تقوم بدور المشرّع والمنظّم والحكم للمجتمع المدني. من المسلمات التي يراها حيدر شرطاً لقيام المجتمع المدني، هي المدينة، وهذا ينطبق على الغرب، حسب رأيه، أكثر ممّا ينطبق على الواقع العربي، كون المدينة «مصطنعة»، فهي امتداد وتراكم للريف. ومن السلبيات الأخرى (غير المنطقية) التي يعانيتها المجتمع المدني في الوطن العربي، هي أن قيم العمل الطوعي تراجعت مع النمو العددي لمنظمات المجتمع المدني.

ومع أننا قد لا نتفق مع الباحث على أن قيم العمل الطوعي بمفاهيمه العصرية موجودة أصلاً لدى مجتمعاتنا، وهو ما أكدّه هنا مسبقاً، فالعمل الطوعي لا يعدو كونه أعمالاً خيرية تقليدية: «البر والإحسان» مثلاً بصيغة دينية، أو من باب العمل وفق أخلاقيات صلة القربى أو

فهناك لامبالاة إزاء العنف تجاه المرأة والعنف العام في الشارع (عنف ضد النفس وعنف عام)، وتحرش جنسي. وهناك تفكك للهوية الذاتية. يرى بوعزيزي أن اللامبالاة والسخرية قد تفضي إما إلى الجمود الكامل أو إلى التمرد الكامل (ص ٢٢٧). فهي سلاح في بعض الأحيان يمكن أن يحدث أثراً بالغاً.

ونتساءل هنا بعد أن قام الشباب التونسي بثورته لإسقاط نظام الحكم في بلده قبل أشهر، هل يعيد بوعزيزي قراءته للشباب التونسي؟ هل إن اللامبالاة انتجت هذه الثورة؟ وهل تغير الحال الآن؟ ترى ما هو سلاح هذه المرحلة؟ هل اكتسب الشباب عنفواناً بعد ثورته؟ هل بات مسؤولاً أكثر من قبل؟

عودة إلى الشأن الفلسطيني مع نورهان أبو جدي، في **الفصل الثامن**، في بحثها الموسوم «حالات الاستثناء في الفضاءات الفلسطينية وديناميات الصمود للتدمير المنهج للمكان: نابلس كدراسة حالة». تحاول نورهان هنا فهم الشروط المكانية الفلسطينية وتجارب ممارسة الاستثناء على الفلسطينيين ضمن خصوصية التدمير المنهج للمكان. وتحلل في هذا الفصل المجال المعقد والمتحول للسلطة والمقاومة، والتعقيدات التي يواجهها الأشخاص العاديون في تجربتهم اليومية مع العنف. تجري الدراسة تحليلاً شاملاً لحالات وأشكال الاستثناء ضمن الشرط المكاني الفلسطيني، كما تصنف الدراسة فضاءات الاستثناء الفلسطينية ضمن أربع حالات هي: حالة الاغتراب واللجوء، وحالة المفارقة، وحالة الاحتلال والحصار، وحالة التدمير المنهج للمكان.

التشكل، كجزء من المجتمع المدني الناشئ. وتقدم عرضاً تقييمياً لحركات الاحتجاج مثل حركة ٦ تشرين الأول/أكتوبر وحركة «كفاية» وإضراب عمال النسيج في المحلة. كما تقيم دور مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك والمدونات الشخصية، وتسهب في عرض بعض مضامين المدونات ونماذج فاعلياتها.

في استعراض شيق للمقدرة البلاغية والإنشائية «العلمية»، يقدم في **الفصل السابع** محسن بوعزيزي بحثه «سوسيولوجيا اللامبالاة: دراسة في التعبيرات الصامتة لدى الشباب التونسي»؛ يتنقل بين الاستشهادات الأدبية والعلمية والتراثية، ليصوغ حبكة علمية تفسر المعطيات التي حصل عليها من دراسته الميدانية وما احتوته خبرته الأنثروبولوجية كمواطن يترقب دوران الفلك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في بلده. يقدم مدخلاً نظرياً لبحثه بدءاً بتفكيك المفهوم وإعادة بنائه ليلائم ما يبتغيه منه، محولاً إياه إلى براداييم يقود إلى ظاهرة اجتماعية مجسدة على أرض الواقع تنتظر الدراسة، رغم أن اللامبالاة منطقة «رمادية» من المواقف والأفعال الاجتماعية السلبية التي تنتظر تأويلها أو قراءتها «إيجابياً».

أظهرت معطيات الدراسة الميدانية أن الشباب التونسي «م شيئاً، لا يتكلم، وإن تكلم لا يكاد ينتج سوى «اللامعنى»، مرجعاً ذلك إلى غياب الرؤية والمرجع، وأنه لم يتعوّد موضوعة ذاته، ولم يتدرب على بناء رؤيته لنفسه وللعالم، وذلك ما يفضي بهم إلى حالة من الاستلاب، تجعلهم يدركون العالم بعيون الآخرين.

من خلال كسب ناشطين أجاناب وإسرائيليين أيضاً، والخطب العامة وغيرها. وتخلص الباحثة إلى أن من المهم إدراك أن هدف الصراع اللاعنفي ليس القضاء على السلطة بل إحلال منظومة أخرى من السلطة مكانها. لقد حاولت في هذا الفصل إظهار العلاقة بين المقاومة اللاعنفية والبيوسياسية. والنقطة الأهم من هذا الجهد هي أن المقاومة وآليات التحكم والسيطرة تواجه إحداها الأخرى في المناطق الفلسطينية المحتلة. ولهذا يجب أن يفهم اللاعنف ضمن هذه العلاقة. وليس باعتباره أسلوباً قائماً بذاته، حسبما تريد الباحثة.



أخيراً نقول إن هذا الكتاب يعتبر إضافة مهمة إلى المكتبة العربية التي تحتاج إلى هذا النوع من الدراسات الأكاديمية العلمية الرصينة، لا مقالات معبأة بشعارات حماسية أو نصوص مؤدلجة لا تستقري الواقع على حقيقته، بما فيها مجالات الاستثناء والفضاءات الهامشية التي بقيت في الظل بدون أن تُطرق □

في حديثها عن ديناميات التكيف الخلاق (ص ١٥٤)، تتعمق في تحليل أساليب الفلسطينيين في التكيف الخلاق والمقاومة. وتبرهن الباحثة على فاعلية المجتمع الفلسطيني في الصراع والمقاومة من خلال عدد من الديناميات هي: التكيف الخلاق من خلال المعرفة، والأنشطة اليومية، والاستمرار في العيش في المنزل/ المدينة.

تختتم الباحثة ندى غندور ديميري، في الفصل التاسع، الكتاب ببحثها «فن المقاومة اللاعنفية»، وقد هدف البحث إلى تقديم مفهوم اللاعنف ليحتل مكانه في النقاش الدائر حول البيوسياسية (Biopolitics) في الشرق الأوسط. حاولت الباحثة الفصل في مفهوم اللاعنف وعرض نماذج قيادية عالمية كرموز له، وموقعه في النهج البراغماتي، ومدى كون اللاعنف نهجاً استراتيجياً. تقدم مبادئ عامة للصراع اللاعنفي وأساليب الفعل اللاعنفي. تعدد الباحثة بعضاً من تقنيات الدولة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين، منها الممارسات المكانية والبشرية التي تؤدي بصورة عامة إلى التضييق والضغط على السكان. وتذكر قرية بلعين كمثال للنضال اللاعنفي الفلسطيني، فهي على مدار ثلاثة أعوام تتبع هذه الاستراتيجية